

الرقم التضعيبي	تاريخ عقدة الانزال او ترسيم الانزال
150	قبل 31 ديسمبر 1914
107	من 1 جانفي 1915 الى 31 ديسمبر 1915
83	من 1 جانفي 1916 الى 31 ديسمبر 1916
55	من 1 جانفي 1917 الى 31 ديسمبر 1917
45	من 1 جانفي 1918 الى 31 ديسمبر 1918
44	من 1 جانفي 1919 الى 31 ديسمبر 1919
30	من 1 جانفي 1920 الى 31 ديسمبر 1920
45	من 1 جانفي 1921 الى 31 ديسمبر 1921
48	من 1 جانفي 1922 الى 31 ديسمبر 1922
37	من 1 جانفي 1923 الى 31 ديسمبر 1923
32	من 1 جانفي 1924 الى 31 ديسمبر 1924
28	من 1 جانفي 1925 الى 31 ديسمبر 1925
22	من 1 جانفي 1926 الى 31 ديسمبر 1926
24	من 1 جانفي 1927 الى 31 ديسمبر 1927
35	من 1 جانفي 1928 الى 31 ديسمبر 1928
26	من 1 جانفي 1936 الى 31 ديسمبر 1936
23	من 1 جانفي 1937 الى 31 ديسمبر 1937
14,5	من 1 جانفي 1938 الى 31 ديسمبر 1938
12	من 1 جانفي 1939 الى 31 ديسمبر 1943
10,5	من 1 جانفي 1944 الى 31 ديسمبر 1944
4	من 1 جانفي 1945 الى 31 ديسمبر 1947
2	من 1 جانفي 1948 الى 31 ديسمبر 1948
1,5	من 1 جانفي 1949 الى 31 ديسمبر 1956
1,25	من 1 جانفي 1957 الى 31 ديسمبر 1963
1	من 1 جانفي 1964 الى يومنا هذا

الفصل 4 – ينتفع الدين المنصوص عليه بالفصل 3 من هذا القانون بالامتيازات المقررة للديون المؤثقة برهن عقاري

الفصل 5 – يقع خلاص الدين المنصوص عليه بالفصل 3 من هذا القانون بواسطة اتفاقية تبرم بين المنزل والمستنزل ويتمكن اتمام هذا الخلاص في دفعة واحدة او مقسط على اقساط سنوية متساوية لا يمكن ان يتتجاوز عددها الخمسة اقساط

وفي صورة عدم ابرام هاته الاتفاقية يمكن للمستنزل ان يجريه ذمته من الدين المنصوص عليه بالفصل 3 من هذا القانون بتامين مبلغه بصناديق الودائع والتامينات باسم المنزل او المستنزل اذا كانوا معروفين او لفائدة مستحقي الانزال بدون تعين اسمائهم اذا كانوا غير معروفين

وتقوم الاتفاقية التي يقع تسجيلها بصورة قانونية او ابتداء التامين كتابيا مقام التشطيب على الترسيمات المتعلقة بالانزال

الفصل 6 – يقطع النظر عن احكام الفصل 5 من هذا القانون واذا كان الامر يتعلق بعقار مسجل فان الوصولات المحررة بصفة صحيحة وقانونية المثبتة خلاص او تامين الدين المنصوص عليه بالفصل 3 من هذا القانون يقع ايداعها بادارة الاملاك العقارية في ظرف خمسة عشر يوما للتشطيب حالا على الترسيم المتعلق بالانزال

ويتولى مدير الملكية العقارية قبل اجراء هذا التشطيب التثبت من صحة مبلغ الدين بالرجوع الى ما اقتضاه الفصل 3 من هذا القانون

الفصل 7 – في صورة عدم وجود اتفاقية بين المستنزل والمنزل فإنه يقع سحب كامل المبلغ المؤمن بصناديق الودائع والتامينات

وبالاضافة الى ذلك يقوم المركز بمهمة النهوض بالتكوين المهني ، للطارات المتعدبة لتسديد حاجياته ويمكنه ان يقبل للترخيص من اجل تحسين المستوى مواطنين من بلدان صديقة وان يقوم بكل الدراسات الفلاحية والاقتصادية التي تعهد له من طرف مؤسسات عمومية او خاصة بالخارج حسب اتفاقيات

الفصل 3 – يمكن ان يدعى المركز القومي للدراسات الفلاحية الى المساعدة بعنوان استشاري في اشغال مختلف المؤسسات الحديثة من طرف السلط العمومية لدراسة القطاع الفلاحي وتنظيمه وتشجيعه

الفصل 4 – يدير المركز القومي للدراسات الفلاحية مجلس ادارة ت Ferd قراراته من طرف مدير عام يسمى باامر باقتراح من وزير الفلاحة

ويضبط باامر النظام الاداري والمالي وكذلك كيفية تطبيق اشراف الدولة على المركز

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

و مصدر بقسر قرطاج في 18 مارس 1974

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

قانون عدد 24 لسنة 1974

مؤرخ في 18 مارس 1974 يتعلق بتصفيه حقوق الانزال والكردار الموظفة على العقارات ذات الصبغة الفلاحية (1)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الامة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل 1 – الغيت جميع الحقوق المتعلقة بالانزال والموظفة على العقارات ذات الصبغة الفلاحية

كما الغيت جميع الترسيمات المتعلقة بحقوق الانزال والمدرجة بجميع رسوم التملك للعقارات ذات الصبغة الفلاحية . ويعرف للمستنزلين بالملكية التامة للعقارات المشار اليها بالفقرة الاولى من هذا الفصل بشرط تنفيذ احكام هذا القانون

الفصل 2 – تقع تصفيه ماليم الانزال الموظفة على العقارات المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل الاول من هذا القانون حسب الشروط التي اقتضتها الفصول 3 و 4 و 5 التالية

الفصل 3 – تقتضي عملية الغاء الانزال على المستنزل ان يدفع للمستنزل دينا يساوي المبلغ الجملى للمعاليم المتخلدة بذمته والتي حل اجلها ولم يتناولها السقوط بمرور الزمن مع اضافة غرامه تعويضية يساوي مقدارها عشرة اضعاف معلوم الانزال السنوى الواقع تقدر قيمته من جديد حسب السرقة التضعيفي المطابق للتاريخ المدرجة بالجدول التالي :

(1) الاعمال التحضيرية :
مناقشة مجلس الامة وموافقته في جلسته المنعقدة في 5 مارس 1974

الصفحة 2525 العمود الاول السطران 39 و 40
عوضا عن :

ا) الاعفاء من معاليم النقل المترتبة على ما يبرمه هاته الوكلالات من عقود شراء
بالمراضاة او عن طريق المحاكم
يقرا :

ا) الاعفاء من معاليم النقل المترتبة على ما يقتنيه هاته الوكلالات بالمراضاة او عن
طريق المحاكم
الصفحة 2522 : يضاف في طليعة العقود الاول من الجدول التابع للفصل 22
العنوان التالي :

« عناصر مستوى العيش »

ويضاف في طليعة العقود الثاني من نفس الجدول العنوان التالي :
« الدخل التقديري المواقف »

الاوامر والقرارات

الوزارة الاولى

اللجان الادارية المتناففة

قرار

من الوزير الاول مؤرخ في 16 مارس 1974 يتعلق بتنفيذ القرار المؤرخ في 29 نوفمبر 1973 المتعلق باحداث لجان ادارية متناففة في كتابة الدولة للاخبار

ان الوزير الاول :

بعد اطلاعه على القانون عدد 12 لسنة 1968 المؤرخ في 3 جوان 1968
المتعلق بضبط القانون الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية
والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية
وعلى الامر عدد 56 لسنة 1960 المؤرخ في 25 فبراير 1960 . المتعلق بضبط
اساليب تنظيم وتسهيل اللجان الادارية المتناففة
وعلى القرار المؤرخ في 29 نوفمبر 1973 المتعلق باحداث وضبط
اساليب تنظيم اللجان الادارية المتناففة لختلف اصناف اعوان كتابة الدولة
للاخبار

قرر ما ياتي :

الفصل 1 – ان عدد ممثلي الادارة والاعوان ضمن اللجنة
ال السادسة للعملة القاريين التابعين لاصناف 8 ، 9 و 10 و قع
تخفيضه من 2 الى 1

الفصل 2 – كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالاخبار
مكلف بتنفيذ هذا القرار

تونس في 16 مارس 1974

الوزير الاول
الهادي نويرة

وزارة العدل

الجنسية

بمقتضى امر عدد 191 لسنة 1974 مؤرخ في 15 مارس 1974 :

عملا بالفصل عدد 19 و 20 و 21 و 25 من مجلة الجنسية
التونسية تحصل على الجنسية التونسية ،

السادة :

عدد الملف :

6 000 ل.ت. الحبيب بن عبد الحفيظ برباش المولود في 27 ماي 1935
 بتونس

او جزءا او عدة اجزاء منه عند الادلاء باذن صادر من رئيس المحكمة
الابتدائية ذات النظر الترابي بعد تقديم مطلب في ذلك من طرف
المنزل او المزيل او مستحقهم الى المحكمة المذكورة

الفصل 8 – يضرب للمسنتزل اجل قدره عامان ابتداء من
تاريخ اجراء العمل بهذا القانون لخلاص الدين المنصوص عليه
بالفصل 3 من هذا القانون سواء بالمراضاة او عن طريق التامين
وفي صورة عدم قيامه بهذا الخلاص فان للمنزل الحق في القيام
بدعوى ضد المستنتزل لحمله على دفع الدين المذكور

الفصل 9 – يقع التمادي في القيام بالاجراءات المتعلقة بالازوال
والتي هي بقصد التطبيق حسب مقتضيات الامرين المؤرخين في
12 افريل 1913 و 4 جويليه 1923 الى نهايتها وتفع تصفيه معاليم
الازوال المتعلقة بها حسب شروط الفصول السابقة بمجرد ما تتم
الاجراءات المذكورة المبارية حاليا

الفصل 10 – تسحب احكام هذا القانون على معاليم « الكردار »
الموظفة على العقارات ذات الصبغة الفلاحية

الفصل 11 – الغيت جميع الاحكام السابقة والمخالفة لهذا
القانون

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة

وصدر بقصر قرطاج في 18 مارس 1974

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

قانون عدد 82 لسنة 1973

مؤرخ في 31 ديسمبر 1973 يتعلق بضبط قانون المالية لصرف 1974

اصلاح غلط

بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 51 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973
الصفحة 2522 العمود الثاني السطران 11 و 12 :

عوضا عن :

تضاعف 4 مرات القيمة الكracية المقدرة بالنسبة للاكرينة المرة للبناءات الشديدة
بعد اول جانفي 1954

يقرا :

تضاعف 4 مرات القيمة الكracية المقدرة بالنسبة للاكرينة المرة للبناءات الشديدة
قبل اول جانفي 1954

الصفحة 2525 العمود الاول الاسطر 25 الى 30 :

عوضا عن :

الفصل 26 – اولا – تعفي من جميع معاليم التامير والتسجيل عقود القروض
المتناوبة من طرف مجالس الولايات في نطاق العقود على ورق عادي
ثانيا – تخضع تسجيل العقود المتعلقة باكرينة السيارات بدون سائق لعلوم
التسجيل القار فحسب وتحرر نسخ هاته الامتيازات الجبائية التالية :

يقرا :

الفصل 26 – اولا – تعفي من جميع معاليم التامير والتسجيل عقود القروض
المتناوبة من طرف مجالس الولايات في نطاق برنامج التنمية الريفية وتوفير السفل
ثانيا – تخضع العقود المتعلقة باكرينة السيارات بدون سائق لعلوم التسجيل
القار فحسب وتحرر نسخ هاته العقود على ورق عادي
الصفحة 2525 العمود الاول السطران 33 و 34 :

عوضا عن :

ا) الاعفاء من معلوم النقل الموظف على ما يبرمه الديوان من عقود شراء
بالمراضاة او عن طريق المحاكم

يقرا :

ا) الاعفاء من معلوم النقل المسئوب على ما يقتنيه الديوان بالمراضاة او عن
طريق المحاكم